

قضايا الإصلاح الاقتصادي

ما هو أبعد من قصص النجاح الفردية: تعزيز ريادة الأعمال عبر الإصلاح المؤسسي

أليكسندر شكولنيكوف

مدير إدارة إصلاح السياسات، مركز المشروعات الدولية الخاصة

المقال في كلمات :

- الأساليب التقليدية لدعم الريادية تركّز تركيزاً كبيراً على بناء المهارات الفردية على حساب الإصلاحات المؤسسية اللازمة لإزالة المعوقات أمام ممارسة الأعمال.
- يمكن، من خلال الإصلاح المؤسسي، تمكين الرياديين للتحول من المشروعات المتناهية الصغر إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة القادرة على خلق فرص العمل، والابتكار، والاستفادة من اقتصاديات الوفرة، وزيادة الإنتاجية.
- يمكن لمنظمات القطاع الخاص أن تؤدي دوراً محورياً في إزالة المعوقات أمام الريادية من خلال حشد التأييد للسياسات العامة وإشراك المجتمع المحلي.

للتعليق على هذا المقال، يرجى زيارة موقع مدونة التنمية لمركز المشروعات الدولية الخاصة: www.cipe.org/blog



published by the
Center for International Private Enterprise
an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce
1155 Fifteenth Street NW • Suite 700 • Washington, DC 20005 • USA
ph: (202) 7219200- • web: www.cipe.org • e-mail: cipe@cipe.org

بحثاً عن المشروع الخاص، وفرص العمل، والنمو الاقتصادي

وخدمات جديدة، يواجهون الكثير مما يعيقهم في سعيهم إلى النجاح. فما الذي يحول دون "إقلاع" جميع محرّكات النمو الواعدة هذه؟

الجواب هو أن جزءاً كبيراً من المشكلة يتصل بنوعية البيئة المواتية التي تمكن من ممارسة الأعمال، والإخفاقات المؤسسية الأوسع نطاقاً. ومع سعي الدول إلى إحراز قفزات جبارة في اقتصادياتها، وخلق فرص العمل، وتشجيع روح الريادية لدى مواطنيها وإطلاق العنان لها، يتعين عليها أن تحفظ سرّ التنمية الاقتصادية، وأن تعمل على تحقيقه من أعماق قلبها. وهذا السر، الذي عبّر عنه الفائز بجائزة نوبل للسلام، دوغلاس نورث، هو أن الدول التي لديها مسارات للتنمية الاقتصادية المستدامة قادرة على إنشاء هياكل مؤسسية تتيح لها الانتقال من التفاعلات الشخصية إلى التبادلات غير الشخصية.

وبكلمات أخرى، الدول التي تتجح في تطوير اقتصاديات مستقرة تنتقل إلى ما هو أبعد من التعاملات النقدية الفردية البسيطة مع أفراد العائلة أو الأصدقاء؛ إلى إنشاء اقتصاديات تشبه مؤسسات افتراضية مثل أمازون (Amazon) أو إبي بي (Ebay) حيث ملايين التعاملات ينجزها لاعبون مجهولون. فقدرة الفرد على الانخراط في العمل تتعزز من خلال هياكل مؤسسية معينة، مثل الأعراف الرسمية وغير الرسمية، وقواعد السلوك، والقوانين، واللوائح. أما قوّة ومصداقية هذه المؤسسات، فهي المفتاح الجوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية وإطلاق العنان للريادية.

الاختلالات المؤسسية والريادية

أصبحت الحكومات حول العالم تتحدث بشكل متزايد عن أهمية الريادية ودعم المشروعات الصغيرة، مدركة أنه -في الكثير من الأحيان- الخيار الوحيد الذي يمكنه أن يلبي طلب الشباب المتزايد على الوظائف في القطاع الخاص. تتحدث الحكومات عن إنشاء اقتصاد ريادي،

أحمد محمد سيد، شاب مصري حاصل على شهادة جامعية، كانت لديه آمال وتطلعات في مستقبل مهني ناجح بقطاع السياحة، وبدلاً من ذلك انتهى به الأمر ليعيش مع والدته ويعمل سائقاً بأقل من 100 دولار في الشهر¹. بالتأكيد، لم يكن هذا هو المستقبل الذي طمح إليه، خاصة أنه يحمل شهادة جامعية في بلد ثلث سكانه من الأميين. لذا فقد تملّكه الإحباط بسبب عدم قدرته على الالتحاق بوظيفة، وكسب المال، وإنشاء أسرة، ومن ثم فقد الأمل في نفسه وفي قدرة الحكومة على مساعدته.

ليس أحمد من يعاني وحده من هذه المشكلة؛ فملايين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ينضمّون إلى سوق العمل ولديهم الآمال العريضة لكنهم لا يتمكنون من الحصول على وظائف، فيفقدون الثقة بالحكومات؛ إذ يُتركون على هوامش التنمية مما يجعلهم ينغلقون على أنفسهم وينعزلون عن مجتمع ليس لهم مكان فيه. إنهم "جيل الانتظار"، أسرى الكسل المشتتون في الشوارع، الذين يمضون الوقت وهم يشربون الشاي، ويدخنون الأرجيلة بانتظار وصول الوظائف إليهم².

تتجاوز مشكلة البطالة الشباب ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى الرغم من أن عدم كفاية المهارات يسهم في مفاقة هذه المشكلة، فثمة شيء آخر مسؤول عن الارتفاع المتواصل لمعدلات البطالة في بعض أنحاء العالم، وعدم قدرة قطاع المشروعات الصغيرة على أن يصبح محرّكاً من محرّكات النمو. هناك شيء آخر يحول دون قيام الأفراد بإنشاء مشروعاتهم الخاصة وإبقاء المشروعات الحالية عالقة في القطاع غير الرسمي، غير قادرة على التوسع وخلق فرص عمل للآخرين. وحتى الأفراد الذين يتعلمون كيفية وضع خطط الأعمال، والاحتفاظ بسجلات مالية، وبلورة استراتيجية العمل، وإبداع منتجات

قد يضم أحد الفرق الرياضية اللاعبين الأكثر موهبة، والأقوى، والأفضل، ولكن إذا كانت القواعد تميل بشكل كبير لصالح الفريق الآخر، ولا يعلن الحكام الجزاءات والأخطاء إلا في اتجاه واحد، تقل فرص الفوز للفريق الأكثر كفاءة. ثمة مفهوم شبيه ينطبق على الريادية، فقد يكون لدى رياضي فرد مواهب ومهارات وأفكار أفضل، ولكن إذا كانت الحكومة تفرض العقوبات على الأشخاص بشكل انتقائي، أو تتعامل بشكل تفضيلي من خلال الفساد، وإذا كان حصولك على الموارد محدوداً في حين يتمتع بها الآخرون بالكامل، فإن احتمالات نجاح ذلك الرياضي تصبح ضعيفة مقارنة بما كانت ستكون عليه في بيئة عادلة وتنافسية.

هناك العديد من عناصر روح الريادية التي تأخذها الدول المتقدمة في أغلب الأحيان على أنها أمر مفروغ منه. حتى الأشياء الأكثر جوهرية، مثل تسجيل العمل، يمكن أن تصبح مشكلة فعلية في الدول النامية. في الولايات المتحدة، نحن نادراً ما نفكر مرتين بشأن تسجيل المشروع؛ إذ يمكن الانتهاء من الأمر بشكل عملي بين عشية وضحاها، وبأقل مبلغ من التكاليف. لكن ليس هذا هو واقع الحال في كثير من أنحاء العالم، فالأمر لا يقتصر فقط على عدد النماذج المطلوب منك كتابتها أو الرسوم التي يتعين عليك دفعها، وبرغم أنه من الممكن أن تكون تلك الفروق مذهلة بين مختلف الدول -وفقاً لتصنيفات ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي- فمن الممكن أن تمثل عملية تسجيل المشروع نفسه رادعاً للأشخاص عن ممارسة الأعمال أو الدخول إلى عالم الريادية.

تعتبر موقوفات ريادة الأعمال مؤشراً على الفشل العميق للحكومة، الذي لا يؤدي فقط إلى تقويض اقتصاديات العديد من الدول، بل يلحق الضرر بأفائها الديمقراطية الواعدة.

واعتماد تقنيات جديدة، وتشجيع الخطط المبتكرة للتنمية، والحملات الانتخابية، والمناقشات السياسية، غير أن مثل هذه الدعوات تظل على مستوى الخطابة البلاغية في الكثير من الأحيان، خاصة في تلك الدول التي -بسبب غياب الآليات والتطبيقات الديمقراطية فيها- تترك الحبل على الغارب للمسؤولين فيها؛ ما يجعلهم بعيدين عن المساءلة. فتنفيذ الوعود وعدم اقتصرها على مجرد البيانات الكلامية يتطلب إعادة التفكير بشكل جوهري في الطريقة التي تحكم بها الدول.

في أرجاء عديدة من العالم، تمنع العوائق المؤسسية الناس من التحول إلى ريادي أعمال، أو تجعل الشركات القائمة، خاصة الصغيرة منها، غير قادرة على النمو وخلق فرص عمل للآخرين. وعليه، فإن الجهود الرامية إلى توعية الرياديين الأفراد، ودعم المؤسسات الفردية، وإنشاء صناديق رأس المال المشترك، ومساعدة الشباب على بلورة خطط الأعمال والحصول على التمويل، كل هذا ليس كافياً. فقد تكون فاعلة تماماً في إنشاء قصص نجاح فردية، لكنها في أغلب الأحيان تخفق في معالجة العوائق المؤسسية التي تكون بحد ذاتها صلب المشكلة. هذه الجهود تنقل بعض الأشخاص إلى خارج دائرة الفقر، ولكنها تخفق في الوصول إلى العديد من الأشخاص الآخرين.

الصلة بين الريادية والمؤسسات ليست واضحة وضوحاً مباشراً، فعندما نفكر في الرياديين الناجحين، نفكر في المبدعين، وفي الذين يتحملون المخاطر، أو الأشخاص الذين يحملون أفكاراً عظيمة ويظهرون التصميم، ويجدون، ويتفانون في العمل. غير أنه في الاقتصاديات الريادية، نجد أن المهارات الفردية ليست هي العامل الوحيد الحاضر في المشهد، ذلك أن القواعد التي تنتظمها التفاعلات مهمة بالقدر ذاته، إن لم يكن أكثر. وكما يشرح دوغلاس نورث، المؤسسات بصفتها "قواعد اللعبة" تقرر إلى حد بعيد نتيجة تلك اللعبة. ففي الرياضة، على سبيل المثال،

كما يمكن لإغلاق العمل أن يكون مشكلة. ففي بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمكن أن يتم سجن أصحاب الأعمال بسبب التعثر بالقروض لضعف قوانين التفليسة. وهذا يحدث لأن المقرضين يجدون من الصعوبة بمكان تملك الضمانة إذا تعثر الأشخاص في سداد القروض، ما يجعلهم يستكتبونهم شيكات مؤجلة الصرف، ما يعني أن التعثر في سداد القروض يصبح جنحة جنائية. من الواضح أن هذا يشكل أمراً طارداً عميقاً بالنسبة للرياديين الواعدين الذين يتكبدون ثمناً باهظاً للفشل. وهذا بدوره يقلل من شأن صفة جوهريّة تلتصق بالريادة ألا وهي خوض المخاطر وتحملها. وفي عدد من الدول لا توجد إجراءات نازمة لإعلان إفلاس المشروع أو العمل.

التعامل مع معوقات ريادة الأعمال

يواجه مجتمع الأعمال في العديد من الدول بين افتتاح مشاريعهم، وتشغيلها، وإغلاقها، معوقات تحول دون ممارستهم لنشاطهم الريادي. وقد يواجه الرياديون في الدول النامية مشاكل في إنفاذ العقود، ومناهضة المجموعات الجنائية، والكفاح للتغلب على الفساد المنتشر، والتعامل مع إجراءات الترخيص المعقدة، وسبر أغوار أنظمة وتعليمات الجمارك المتضاربة والمرهقة، والسعي إلى الحصول على التمويل، وإيجاد الموظفين الذين يمكن الاعتماد عليهم، والامتنال لمتطلبات التصدير، وبذل قصارى الجهود لاتباع القوانين واللوائح بالغة التعقيد. أضف إلى هذا كله غياب الشفافية، وانعدام الثقة، وغياب المنافسة في السوق، وغياب سيادة القانون. عندها، تتضح الصورة ويتبين لنا السبب الذي يجعل من ممارسة الأعمال في الأسواق الناشئة أمراً في غاية الصعوبة.

وتعتبر معوقات ريادة الأعمال مؤشراً على الفشل العميق للحكومة، الذي لا يؤدي فقط إلى تقويض اقتصاديات

في تنزانيا وسريلانكا، يجب تسجيل المشروع في مكتب تسجيل مركزي يقع في مدينة كبرى، وهذا الأمر قد لا ينطوي على مشاكل عديدة بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشون في دار السلام أو كولومبو، أما الرياديون الذين يتحلون بالطموح ويقيمون في مدن وبلدات أصغر فهم أكثر المتضررين بشكل مباشر، حيث لا يمتلك كل شخص الموارد والوقت اللازمين لركوب الحافلة وتمضية أيام عديدة لتسجيل العمل. ويضاف إلى مشقة السفر، العديد من النماذج التي يتعين على الريادي كتابتها ومكاتب التسجيل التي يتعين عليه زيارتها؛ هذا كله يوضح السبب الذي يؤدي بالنشاط الاقتصادي في العالم النامي لأن يتم في القطاع غير الرسمي، حيث تصل نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي تتولد خارج قطاع الاقتصاد الرسمي إلى 70% في بعض الدول.

وحتى بعد التسجيل، قد لا تخلو عملية تشغيل المشروع من المشاكل في العديد من الدول. وعلى سبيل المثال، أظهر مسح أجراه مركز المشروعات الدولية الخاصة، وجمعية الشفافية اللبنانية في لبنان، على 250 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً، أن 65% من المبحوثين وجدوا أنفسهم في وضع يفرض عليهم دفع رشوى لتيسير الإجراءات المتعلقة بالحكومة.³ وفي بعض الدول مثل إثيوبيا، يقدر مفتشو الضريبة الموازنة التشغيلية للريادي، ويجبون الضريبة بناء على فهمهم الخاص لطريقة تشغيل المشروع بدلاً من الاستناد إلى الحقيقة في فرض الضريبة المستحقة. وفي اليمن، قد يفرض مفتشو الضريبة توفير نموذج الكشف الضريبي ما لم يتم دفع رشوة لهم، ما يعني أنه يتعين على مؤسسات الأعمال أن تكافح للحفاظ على نزاهتها فيما يتعلق بدفع الضرائب. وفي روسيا، يتناهى إلى علم مركز المشروعات الدولية الخاصة في الكثير من الأحيان الشكاوى الصادرة عن أصحاب المشاريع الصغيرة بأن 75% من وقتهم يضيع في التعامل مع العديد من المسؤولين في القطاع العام، والمفتشين، والبيروقراطيين بدلاً من التفرغ لإدارة أعمالهم.

القادرة على خلق فرص عمل على نطاق أوسع. ما نجده في الكثير من الدول هو أن الكثير من الأشخاص الذين ينشئون مشاريع خاصة على نحو غير رسمي في أغلب الأحيان، من خلال القروض الصغيرة وما شابه من البرامج، لا يزالون يؤمنون بأنه من المستحيل لهم التوسع في عملهم ليصبحوا من فئة المشاريع الصغيرة، حيث المكان الفعلي الذي يحدث فيه الابتكار وتحقق المكاسب الإنتاجية.

على صعيد آخر، تسهم النظم التعليمية في تثبيط عزيمة رياضي الأعمال. فالمدارس والجامعات في العديد من الدول ما زالت تدرّس المناهج التي عفا عليها الزمن، مما يكسب الطلبة مهارات لم يعد القطاع الخاص بحاجة إليها. وفي واقع الأمر، يجب على الشركات أن تستثمر قدرًا كبيرًا من الموارد في إعادة تعليم الداخلين الجدد في قوة العمل. ففي مسح أجراه مركز المشروعات الدولية الخاصة بالاشتراك مع غرفة التجارة الأمريكية في فيرغيزستان عام 2009، أظهر بعضًا من هذه الاتجاهات، حيث تركّز المؤسسات الأكاديمية تركيزًا كبيرًا على تدريس النظرية بدلًا من التطبيقات العملية للأفكار والمفاهيم. ناهيك عن عدم كفاية مشاركة مجتمع الأعمال في التعليم العالي. فالطلبة لا يلتقون أبدًا أصحاب العمل، الذين قد يمثلون مصادر تشغيل لهم، ومجتمع الأعمال لا يشارك في تطوير المنهج الدراسي. وكنتيجة لذلك، تجد الشركات صعوبة في استقطاب وتشغيل الموظفين ذوي المهارات الملائمة، خاصة المشاريع الصغيرة التي هي على جانب كبير من الحساسية إزاء تكاليف اليد العاملة، وتعتمد على الأفراد في أداء مجموعة متنوعة من المهام.

في الوقت ذاته، يجد الشباب صعوبة في إنشاء مشروع، بسبب عدم تعرضهم مطلقًا لاكتساب الخبرة العملية في تطوير المنتجات والأفكار، أو الاحتفاظ بالسجلات المالية. فالجامعات تعلمهم ما يجب أن تكون عليه الأشياء، ولكنهم بعد ذلك يجدون أن الواقع أمر مختلف تمامًا. وعلى سبيل

العديد من الدول، بل يلحق الضرر بأفائها الديمقراطية الواعدة. والدول غير الديمقراطية جنبًا إلى جنب مع الديمقراطيات الجديدة الهشة، والتي تتميز بعدم التجانس بين المؤسسات الديمقراطية الضعيفة -أو غير الموجودة أصلاً- ومؤسسات السوق، تجعل ريادة الأعمال أمرًا صعبًا. في هذه الحالة، يكون العنصر الرئيسي في تحسين الحوكمة ذا طبيعة اقتصادية: الإصلاحات التي تتمخض عن قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار السياسي، تترجم إلى المزيد من الشفافية والمساءلة في السوق بما يمكن الأفراد من تكوين الثروة من خلال جهودهم ومبادراتهم الخاصة في القطاع الخاص، وليس بفضل الخدمات التفضيلية الانتقائية على سبيل المعروف من الدولة.⁴ في غياب الحوكمة الديمقراطية، نجد عددًا كبيرًا من الرياديين الطموحين الذين يواصلون التغلب على هذه المعوقات، غير أنه يوجد الكثير منهم يُحبطون وتُثبّط همهم بسبب هذه المعوقات. وفي حين أن هناك مشاريع صغيرة تواصل نجاحها رغم الصعاب، هناك مشاريع أخرى أكثر بكثير تخفق في النمو وتوسع نطاق عملياتها.

المعوقات القانونية والتنظيمية والفسل المؤسسي تؤثر جميعها على مجتمع الأعمال بطرق متعددة، فهي تحبط الشركات الجديدة وتحول دون إنشائها، والذي يمثل أحد الجوانب المتعلقة بريادية الأعمال. وفي الوقت ذاته، تنثني الشركات القائمة عن إنماء عملياتها والتوسع في أعمالها؛ وهو جانب آخر من جوانب ريادة الأعمال الذي لا يؤخذ في الاعتبار غالبًا. فالمفتاح الرئيسي لخلق فرص العمل لا يكمن في الريادية الفردية فحسب، إنما يكمن -في الواقع- في تطوير المشاريع الصغيرة ونمو الشركات

لا يمكن لقصص النجاح الفردية أن ترى النور وتنتشر إلا

عندما يتحقق المناخ المؤسسي الصحيح؛ عندها فقط تصبح

عرفًا من الأعراف لا استثناء للقاعدة.

وعى وفهم أوسع نطاقاً لما تعنيه ريادة الأعمال، وترسيخ شعور التقدير لمساهمات الرياديين في تنمية المجتمعات. فالأمر يتعلق بتغيير النظم، والتعديلات المؤسسية أكثر من تعلقه بقصص نجاح فردية. وفقط عندما يتحقق المناخ المؤسسي الصحيح يمكن لقصص النجاح الفردية أن ترى النور وتنتشر، عندها فقط تصبح عرفاً من الأعراف لا استثناء للقاعدة.

ومع بساطة وصفة التنمية التي تحركها الريادية، نجد أن تنفيذ الإصلاحات الضرورية أمر أكثر تعقيداً. فالتغيير المؤسسي يستغرق الوقت والجهد والإرادة، وفوق كل هذا، المصلحين المتفانين. وفي أغلب الأحيان ينظر إلى الحكومات على أنها القوة الدافعة في بناء الاقتصادات الريادية، ولكن على الرغم من كون الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات هي المفتاح، لا يمكن لأي حكومة أن تشرع إنشاء الاقتصاد الريادي من أعلى إلى أسفل. فبحكم التعريف، يحتاج هذا الاقتصاد إلى رياديين يتمتعون بالفاعلية والمشاركة ويمكنهم العمل مع الحكومة وتوفير التوجيه اللازم حول أولويات الإصلاح والحلول السياسية. وخلافاً لذلك، قد تجد نفسك معزولاً عن القطاع غير الرسمي؛ لأنه وعلى الرغم من احتمال وجود قواعد، وإجراءات، ومبادرات على أرض الواقع، إلا أن غالبية النظام الاقتصادي يمكن أن تبقى خارج تلك القواعد، والإجراءات، والمبادرات. وعليه، يمكن لقطاع الأعمال -وينبغي- أن يصبح قوة موجهة للإصلاح.

قد يحدث ذلك على مستويات عدة، فيمكن لجمعيات الأعمال وغرف التجارة أن تؤدي دوراً توجيهياً في إزالة المعوقات أمام ممارسة الأعمال من خلال حشد التأييد للسياسات. فهذه الجمعيات والغرف لديها مصلحة طبيعية في القيام بذلك، بحيث يصبح كل مشروع جديد ينجح بمثابة مساهم في تكوين الثروة القومية للبلد، بالإضافة إلى قاعدة العضوية الخاصة بها. والأهم من هذا وذاك، تمتلك منظمات الأعمال هذه، من خلال المعرفة الأساسية

المثال، قد لا يتمكن الريادي من الحصول على قرض لأن مسئول القروض في البنك ينتظر الحصول على رشوة. وقد يكون من الصعوبة بمكان تخليص البضائع من الجمارك إذا لم يدفع رجل الأعمال مبلغاً إلى شركة منفصلة لإنجاز المعاملات المطلوبة. الجامعات لا تدرّس هذه الأشياء وكيفية التعامل معها، رغم أننا نسمع عنها في جميع أنحاء العالم وليس فقط في قيرغزستان؛ إنها أمور شائعة من مصر إلى المغرب وحتى تايلاند والفلبين.

وعلى صعيد أكثر جوهرية، يساء فهم ريادة الأعمال في بعض الدول، ويتم التعامل مع مفهومها بشكل سلبي. فعند فهم وتدريب ريادة الأعمال إلى المواطنين، ينظر البعض إلى الرياديين كمنتفعين أو حتى مجرمين يكسبون معاشهم على حساب الآخرين، بدلاً من النظر إليهم باعتبارهم يخلقون فرص عمل ويساهمون في الاقتصاد.

عدم فهم ما تعنيه ريادة الأعمال يقترن بعائق آخر ألا وهو عائق اللغة، ففي العربية -على سبيل المثال- لا يوجد مصطلح ثابت لتعريف ريادة الأعمال والرياديين، فهناك العديد من المصطلحات ذات الصلة التي يتم استخدامها، وتتراوح من "رجل أعمال" أو "قائد" إلى "ذاتي التوظيف" أو "المؤسس الذاتي"؛ لكنّ أيّاً من هذه العبارات لا تعبر عن جوهر ريادة الأعمال. وحتى اسم مركزنا -the Center for International Private Enterprise- عند ترجمته إلى العربية أصبح: مركز المشروعات الدولية الخاصة، فنلاحظ أن (Enterprise) ترجمت إلى المشروعات. فكيف يمكن للمرء أن يبنى اقتصاداً ريادياً إذا لم يكن قادراً على نطقه والتعبير عنه؟

بناء الاقتصادات الريادية

هناك وصفة بسيطة لبناء الاقتصادات الريادية: بناء مؤسسات السوق، وإزالة العوائق أمام إنشاء المشروعات، والتغشيل، وتزايد نشاط الأعمال؛ وإصلاح النظم التعليمية؛ وإنشاء

أطفال المدارس على مفهوم الريادية، بما يعين على إنشاء فهم أكبر للنظام الاقتصادي، وتنمية مهارات الطلبة بما يلائم مكان العمل. وفي إطار هذا البرنامج، يسعى مركز المشروعات الدولية الخاصة إلى إصلاح المناهج في جميع المدارس بحيث يتمكن الطلبة عبر البلاد من الاستفادة من هذه الفرص. كما تعمل جمعيات الأعمال في كينيا على توفير الدراسة المهنية للرياديين الطموحين، فالشركات الأعضاء في هذه الجمعيات تمضي الوقت لتثقيف الشباب ومساعدتهم على إنشاء مشاريعهم.

وإذ تواجه الدول عبر العالم أزمة البطالة المتفاقمة في أوساط الشباب، يجب على الحكومات أن تبحث عن حلول جديدة لخلق فرص العمل. فالوظائف في القطاع العام -الذي هو المحرك التقليدي للتشغيل في العديد من الدول النامية- لا يمكنها بعد الآن استيعاب ملايين الخريجين الجدد الذين ينتهي بهم المطاف إلى بطالة مزمنة يصحبها تحطيم آمالهم وتطلعاتهم لمستقبل أفضل. ويمكن للريادية أن توفر بديلاً يحتاج إليه أولئك الشباب بدرجة كبيرة، وأن تحيي من جديد اقتصاديات بلادهم، ولكن فقط إذا تمت معالجة النواقص التي تجعل إنشاء وتنمية مشاريع الأعمال أمراً بعيد المنال.

تظهر خبرة مركز المشروعات الدولية الخاصة في مختلف أنحاء العالم أن الرياديين أنفسهم يمكن أن يصبحوا قوة محركة لمثل هذه الإصلاحات، فعندما يعملون مع بعضهم البعض، ويسمعون صوتهم من خلال جمعيات الأعمال وغرف التجارة، يمكنهم صياغة توصيات قوية للإصلاح والمشاركة في حوار بناء مع الحكومة. بهذا، يمكن لمؤسسات الأعمال أن تذهب إلى ما هو أبعد من القيمة المباشرة للسلع والخدمات التي تقدمها لعملائها، لتحل محلها القيمة العظمى التي توفرها للبلد ككل. يمكنها أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من التحول المؤسسي المعقد الضروري لازدهار الاقتصادات الديمقراطية والريادية.

المتكونة لديها عن ماهية الإصلاحات الواجب تنفيذها وكيفية تنفيذها، القدرة على مساعدة الحكومات على وضع الحلول اللازمة وهندستها. فعلى سبيل المثال، في كل من سريلانكا وتنزانيا، توصلت الغرف الوطنية إلى اتفاقية مع الحكومات المتتالية لتوفير خدمات التسجيل للمشاريع الجديدة في الأجزاء البعيدة من البلاد، بحيث لا يتعين على الرياديين الطموحين أن يقطعوا مسافات طويلة لتسجيل مشروعاتهم.

وفي روسيا، تقود جمعيات الأعمال المعركة ضد الفساد، والذي ثبت أنه أحد المعوقات الرئيسية أمام إنشاء المشاريع وإنمائها، فهي تزود المشروعات الصغيرة بالأدوات اللازمة لمقاومة الابتزاز الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام؛ وفي سبيل ذلك توفر خدمات خطوط الاتصال الساخنة والمحامين للمساعدة في حالات المداهمات المؤسسية التي يتم فيها الاستيلاء على الشركات بشكل غير قانوني، بحكم المنافسة غير المتوازنة أو فساد مسؤولي الحكومة.⁵ وبالمثل، تعمل الجمعيات الروسية أيضاً على تغيير القوانين والأنظمة لضمان توافقها وعدالتها بشكل أكبر-على سبيل المثال، من خلال الدفاع عن حق المشاريع الصغيرة في المشاركة في عطاءات المشتريات والتأكد من أن الحكومات المحلية توفر القروض اللازمة حسب ما تعد به. من خلال هذا، لا تعمل جمعيات الأعمال على تحسين مناخ الأعمال في البلد فحسب، بل إنها توفر فضاءً ديمقراطياً للحوار مع الحكومة ومساءلة الأشخاص في موقع المسؤولية.

وفي قيرغزستان، يشارك أعضاء مجتمع الأعمال في النظام التعليمي القومي للمساعدة على التأكد من أن المناهج الجامعية موجهة بشكل أكبر نحو عالم الأعمال الفعلي. وهذا لا يقتصر على بناء مهارات الرياديين الأفراد أو الباحثين عن عمل فحسب، بل إنها تغير نظام التعليم ككل في البلد. ويعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة في أفغانستان وباكستان على قيادة الجهود اللازمة لتثقيف

هوامش

ويشير مركز المشروعات الدولية الخاصة إلى أن الآراء الخاصة بالكاتب والواردة في هذا المقال لا تمثل بالضرورة آراء المركز، الذي يسمح بإعادة طباعة، وترجمة، و/أو نشر المقالات الأصلية من قسم قضايا الإصلاح الاقتصادي شريطة أن: (1) يتم ذكر الكاتب الأصلي والمركز بشكل ملائم، (2) الإفصاح عن مكان وضع المقال بالإضافة إلى توفير نسخة منه إلى مكتب مركز المشروعات الدولية الخاصة في واشنطن.

قسم قضايا الإصلاح الاقتصادي في مركز المشروعات الدولية الخاصة هو خدمة إلكترونية يوفرها المركز لنشر المقالات والتقارير عبر الإنترنت. حيث يقدم مقالات معمقة معدة لشبكة من صناعات السياسات، وقادة مجتمع الأعمال، والمصلحين المدنيين، والمفكرين، وغيرهم من المهتمين بالقضايا المتصلة بالإصلاح الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الديمقراطية. ترسل المقالات عبر البريد الإلكتروني وتوضع على الموقع الإلكتروني مرتين في الشهر. إذا رغبت في الاشتراك مجاناً، يرجى الانضمام إلى شبكة مركز المشروعات الدولية الخاصة من خلال إدخال عنوان بريدك الإلكتروني في www.cipe.org. ويرحب مركز المشروعات الدولية الخاصة بالمقالات المقدمة من القراء، على أن يكون حجم هذه المقالات ما بين 3 إلى 7 صفحات (1000-3000 كلمة). وسيتم التعامل مع جميع المساهمات المقدمة ذات الصلة برسالة مركز المشروعات الدولية الخاصة على أساس الجدارة والاستحقاق.

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة على تعزيز الديمقراطية وتقويتها حول العالم من خلال إصلاح المشروعات الخاصة والموجهة إلى السوق. ومن الجدير بالذكر أن مركز المشروعات الدولية الخاصة هو أحد المؤسسات الأربع الأساسية للصندوق الوطني للديمقراطية. فمنذ العام 1983، عمل المركز مع قادة الأعمال، وصناع السياسات، والصحفيين، لبناء المؤسسات المدنية التي ليس للمجتمع الديمقراطي غنى عنها. تشتمل المحاور الرئيسية لبرنامج المركز على: مكافحة الفساد، وحشد التأييد، وجمعيات الأعمال، وحوكمة الشركات، وحق الحصول على المعلومات، والقطاع غير الرسمي، وحقوق الملكية، والمرأة والشباب.

1. نشرت قصة أحمد محمد سيد في النيويورك تايمز http://www.nytimes.com/2008/02/17/world/middleeast/17youth.html?_r=1

2. نافتيج ديولون وطارق يوسف، طبقات، جيل الانتظار: الوعد غير المنجز للشباب في الشرق الأوسط، مطبعة مؤسسة بروكنغز، 2009

3. مركز المشروعات الدولية الخاصة، "منشورات لبنانية جديدة تعزز جهود مكافحة الفساد"، التقرير العالمي، رقم (46)، خريف 2010، ص. 9.

http://www.cipe.org/pdf/cipe_OR46.pdf

4. لاري دايموند، روح الديمقراطية: كيف نجعل الديمقراطيات تعمل، 28 تشرين الثاني 2008، ص. 8.

<http://www.cipe.org/publications/fs/pdf/112808.pdf>

5. ألكساندر سيتلز، "الفساد الناشئ: الاستيلاء العدائية، المداهمات المؤسسية، واستملاك الشركات في روسيا"، قسم التقارير في مركز المشروعات الدولية الخاصة، 31 آب 2009.

<http://www.cipe.org/publications/fs/pdf/083109.pdf>

د. أليكساندر شكولنيكوف: هو مدير قسم إصلاح السياسات في مركز المشروعات الدولية الخاصة، حيث يدير مجموعة متنوعة من البرامج حول حوكمة الشركات، ومكافحة الفساد، والتنمية الديمقراطية، وحشد التأييد لجمعيات الأعمال. مسقط رأسه موسكو، روسيا. ويحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، ودرجة الماجستير في التجارة الدولية والسياسات، ودرجة البكالوريوس في التسويق، وجميعها من جامعة جورج ميسون في فيرفاكس، فيرجينيا.

يتوجه الكاتب بالشكر إلى جوناثان أيبكيان -مساعد مدير البرنامج للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز المشروعات الدولية الخاصة- للأفكار والمساهمات التي قدمها لهذا المقال.